مجلة الآداب، م٢٨، ع١، ص ص ١٦١-١٨٩، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٦م/ ١٤٣٧هـ)

الصراع على ملكية وادي الحوارث (١٩١٨-١٩٣٢م)

جهاد شعبان البطش ؛ معروف حسن ناصر
جامعة القدس المفتوحة

(قدم للنشر في ١٤/ ٨/ ١٤٣٦هـ، وقبل في ٣/ ١٢/ ١٤٣٦هـ)

الكلمات المفتاحية: الصراع، ملكية وادي الحوارث.

ملخص البحث: تتناول هذه الدراسة مراحل الصراع العربي الصهيوني على أراضي وادي الحوارث، منذ عام ١٩١٨م وحتى إخلاء الوادي من الفلاحين الفلسطينيين عام ١٩٣٢م، وتستعرض الدراسة تسلسل ملكية الأراضي في الوادي من نهاية العهد العثماني وحتى تسجيلها باسم الصندوق القومي اليهودي "الكيرن كييمت" عام ١٩٢٩م، وبصفقة مع عائلة التيان غير الفلسطينية، وتوضح الدراسة الوسائل والأساليب التي اتبعتها الحركة الصهيونية في الاستيلاء على هذه الأراضي، فيما قاوم الفلاحون الفلسطينيون محاولات ترحيلهم، وقدّموا شهداء وجرحى ومعتقلين في سبيل الدفاع عن أراضيهم، وقد ساعدت سلطات الانتداب محاولات السيطرة الصهيونية على وادي الحوارث، سواءً بالإجراءات القانونية والقضائية، أو في استعمال قواتها العسكرية لإخراج الفلاحين وعائلاتهم قسراً من وادي الحوارث، فيما ساعدت الحركة الوطنية الفلسطينية فلاحي وادي الحوارث بشكل معنوي وعبر توجيه المذكرات والمناشدات للسلطات البريطانية، وكذلك تشجيع الفلاحين على الصمود وعدم الرحيل.

مقدمـــة

تتناول هذه الدراسة الصراع على وادي الحوارث، إذ بدأ هذا الصراع عقب الاحتلال البريطاني لفلسطين، واستمر حتى تهجير أهالي الوادي عام ١٩٣٢م، وتكمن أهمية الدراسة في أنَّ الاستيلاء الصهيوني على وادي الحوارث مثّل أنموذجاً للمحاولات الصهيونية؛

للاستيلاء على قطع أراض أخرى في فلسطين، وتوضح هذه القضية مدى الاهتمام الصهيوني بها، وما يميزها عن غيرها من الأراضي، واستخدامهم أساليب جديدة بعضها لأول مرة في سبيل الاستيلاء على وادي الحوارث، وكونه يوضح الهجوم المشترك للصهاينة والقوات البريطانية على أهالي الوادي لإجلائهم في ٦/ ٩/ ١٩٣٠م.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تسلسل ملكية أرض وادي الحوارث منذ قدوم قبيلة الحارث على الوادي في مطلع القرن الثامن عشر، وكيف انتقلت إلى عائلة التيان(*) غير الفلسطينية، وكذلك إعطاء صورة عن الأساليب التي اتبعت في إتمام صفقة البيع وفي تسجيلها وتوضيح دور فلاحي الوادي في التصدي لمحاولات ترحيلهم، إضافة إلى عرض دور قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في مساندة أهالي الوادي.

وتجيب الدراسة على السؤال الرئيس: ما هي طبيعة الصراع الصهيوني مع فلاحي وادي الحوارث للاستيلاء عليه، وما موقف الصهاينة والبريطانيين والفلسطينيين من ذلك؟، وقد استعان الباحث بالمنهج التحليلي التاريخي لتحليل البيانات المختلفة من حيث تعريف المكان وأهميته وتسلسل ملكية أراضيه زمن الدولة العثمانية، والأساليب التي اتبعت للسيطرة عليه، وذلك للخروج بنتائج تكون أقرب للواقع، ويمكن بواسطتها تقديم توصيات تفيد القراء وأصحاب القرار.

وقد قُسِّمت الدراسة على ثلاثة أقسام: أعطى أولها فكرة عن طبيعة الوادي من ناحية الأهمية والسكان وتسلسل ملكية وادي الحوارث في العهد العثماني، فيما ناقش القسم الثاني كيفية إتمام صفقة البيع من ورثة آل التيان للصندوق القومي اليهودي وحتى تسجيلها، وقد ناقش القسم الثالث دور الفلاحين والحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومة هذا الاحتلال و دور بريطانيا المؤازرة للصهاينة.

استعان الباحث بعدة مصادر قريبة من الحدث وبالوثائق غير المنشورة والمنشورة، ومذكرات من كان شاهداً على الأحداث، إضافة إلى كتب عبرية وإنجليزية وعربية حديثة، وذلك لعرض الرواية من جميع الأطراف ومناقشتها، وأهمها بيانات الحركة الوطنية الفلسطينية وقرارات المندوب السامي ورسائل الصهاينة إلى الجهات المختلفة.

توصَّلت الدراسة في نهاية المطاف إلى نتائج أهمها: الكشف عن الطرق والأساليب التي اتبعت في السيطرة على الوادي، وأنَّ دور الحركة الوطنية

(*) عائلة التيان: يرجع نسبهم إلى عائلة تسكن بلد تُسمى "القريتين" وهي بلدة سورية في الجنوب الشرقي لمدينة حمص، وتبعد عنها حوالي ثمانون كيلومتراً، واشتهر أهلها بالتجارة في بلاد الشام، انظر: حتى، ١٩٧٢، ص٣١٢.

الفلسطينية كان من الممكن أن يكون متطورًا أكثر من ذلك، وقدمت الدراسة مجموعة توصيات جميعها يصب في خانة الاستفادة من هذه التجربة الكارثية التي أودت بوادي الحوارث إلى السيطرة الصهيونية.

الصراع على ملكية وادي الحوارث ١٩١٨- ١٩٣٢م

سعت الحركة الصهيونية جاهدة إلى ضخ أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وكذلك الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي في فلسطين ؛ذلك لأنَّ _المشروع الصهيوني بإقامة الوطن القومي لا يمكن أن يتم بفقدان أحد عنصري الهجرة والأراضي، وقد بُذلت مساعٍ كبيرة على شتى الجهات، وبكل السُبل لأجل الحصول على أي قطعة أرض، وأنَّ أغلب المؤسسات الصهيونية، التي أُنشئِت عقب المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧م كانت تعنى بموضوع الأرض.

أدركت الحركة الصهيونية بأشخاصها ومؤسساتها أنَّ الحصول على البراءات الدولية يكاد يكون شرطًا لإنجاح هذا المشروع، وأنَّ الدولة العثمانية لن تكون مسهلة أو ميسّرة، وهي التي تسيطر على المنطقة، إلا أنَّ أمر الحصول على قطع أراضٍ لم يكن مستحيلًا مع هذه الظروف، فحتى نهاية الوجود العثماني في فلسطين كانت الحركة الصهيونية، قد حصلت على قطع أراضٍ في العديد من المناطق ومن ضمنها أراضٍ حول القدس.

على الرغم أنَّ الظروف القاسية، التي كان يعيشها عرب فلسطين والأمل المتبدد الذي ساورهم تجاه بريطانيا والوعود التي قطعتها للشريف حسين قد ذهبت أدراج الرياح، إلا أنَّهم لم يوافقوا على فكرة وطن قومي لليهود على أرضهم، ولم يمتلكوا إمكانيات كتلك التي كانت تمتلكها الحركة الصهيونية، حيث انتشرت ثقافة رفض الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي من التسرب أمام أساليب الصهاينة الكثيرة والمتمتعة بالحماية البريطانية والإمكانيات الضخمة.

لقد كانت أراضي وادي الحوارث أنموذجًا لهذه الحالة والتي تُمثل بمعنى الكلمة الاستيطان الكولنيالي للصهيونية في فلسطين، والذي يهدف إلى إزاحة شعب فلسطين وإحلال اليهود مكانهم، وقد وقعت أراضي وادي الحوارث أمام ظروف ذاتية وموضوعية صعبة، فالكثير من الجهات غير الفلسطينية ادعت ملكيتها وارتبط الأمر بإرث تاريخي مشوّب بالعقبات القانونية أمام حركة وطنية فلسطينية تتعرض لهجمة على مقدساتها، وعلى رأسها هبَّة البراق.

أولاً: جغرافيا وملكية وادي الحوارث حتى العام ١٩٢٩م:

يقع وادي الحوارث في جزء من أرض كانت تسمَّى

قديمًا وادي نهر الإسكندرونة(*) شمالي فلسطين، وحسب التقسيم الإداري لسلطات الانتداب البريطاني فهي المنطقة الواقعة بين قضائي طولكرم وحيفا، ويفصل الطريق الدولي بين حيفا ويافا إلى قسمين: الأول جنوبي شرقي والثاني شمالي غربي، ويمتد القسم الثاني غرباً حتى ساحل البحر على طول ساحلي يبلغ حوالي ثلاثة كيلو مترات تتميز بأنها كثبان رملية، ويوجد بالوادي بعض المستنقعات، فيما ترتفع أرض الوادي حوالي ٢٥-٣٠ متراً تحت سطح البحر، وعلى أرض وادي الحوارث يلتقي وادي المويلح بنهر الإسكندرونة الذي يخترق الوادي في قسمه الشرقي (نظر خريطة رقم ١ . ص٢٧)، وقد عاينه الطاهر عام ١٩٣٦م، ورأى الماء على عمق مترين من سطح الوادي (الطاهر، ١٩٥٥، ٣٣١).

ولكي يسهل التعرف على وادي الحوارث في الوقت الحاضر_ كون أن إسرائيل غيَّرت معالم الوادي_ فإنَّك ممكن أن تراه وأنت على الشارع الرئيس بين غزة وحيفا، وقبل وصول الأخيرة بحوالي ثلاثة وعشرون كيلو متراً تقريباً من شرق الشارع وغربه، وهي منطقة يسمِّيها اليهود (عيمك حيفر) وادي المعزة، وتكون طولكرم على الناحية اليمنى، وأنت متجه شمالاً، وبين طولكرم ووادي الحوارث بعض القرى العربية (المثلث)، وهناك ما يشبه مدينة تحمل الاسم العبري المشار إليه وبعض القرى أو(الموشفات) اليهودية التي تتبع لهذه المدينة أهمها (كفار هروعية- بين حزون- حئومي تيمان- مخمورت)، لكن يمكن أن نرى موضوع وجود بعض المنازل بحجارة قديمة، وهي آثار بيوت عربية منذ ما قبل النكبة وتسكن في إحداها عائلة عربية ادعت أنها بالمكان من قبل النكبة، وأنها لم تغادره. (معاينة الباحث ١٢/ ٥/ ٢٠١٥م، أيضاً: مقابلة مع السيد محمد الحاجبي سكان وادي الحوارث "عيمك حيفر" بتاريخ ١٢/ ٥/ ٢٠١٥م).

يعود وينسب وادي الحوارث إلى بضع عشرات من العرب اللذين سكنوا الوادي وهم ينتسبون إلى بني الحارثة المنسوبين إلى قبيلة بني سنبس، التي تنحدر بدورها من بني طيء القحطانية وهم العرب الذين انتشروا بين شمال الجزيرة العربية والشام، وقد وصل بنو الحارثة في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي ليطلق اسمهم على الوادي لمئات السنين (الخالدي، ١٩٨٦، ٤٥٣).

(*) نهر الإسكندرونة: يعرف أيضًا باسم النهر المالح، تتكون بدايات هذا النهر من تجمع مسيلات مائية تجري فيها مياه الأمطار من كفر قدوم، وكفر عبوش، ويسير نحو الغرب شمال قرية كفر جمال، وفلامية، ويقطع مسافة ١٢ كم في السهل الساحلي، ثم ينعطف نحو الشمال بزاوية قائمة ويسير متعرجاً ماراً ببلدة قلنسوة، ثم يتجه نحو قرية فاقون وعرب وادي الحوارث، ثم يصب في البحر عند ميناء أبو زابورة، (أنظر خريطة رقم ١ . ص ٢٧)، الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢ ص١٤٥.

بلغ عدد سكان وادي الحوارث عام ١٩٢٢م، _عام الإحصاء السكاني البريطاني_ حوالي ٨١٢ نسمة جميعهم من المسلمين (الدباغ، ١٩٩١، ج١٠، ص٣٤٢)، وفي عام ١٩٢٩م قدر عددهم بـ ٨٥٠ شخصاً استناداً إلى تقارير دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، و١٢٠٠ نسمة حسب إحصاء المندوب السامي البريطاني بنفس العام، وقدّرها شيخ القبيلة أمام المحكمة في قضية الأرض بحوالي ١٥٠٠ نسمة (الخالدي، ١٩٩٧، ٤٥٣)، في حين تم تسجيلهم بـ ١٠٧٧ نسمة في إحصاء عام ١٩٣١م (الدباغ، ١٩٩١، ٣٤٢).

ويلاحظ هنا اختلاف الأرقام، فمن الطبيعي أنَّ تقلل المصادر الصهيونية من عدد العرب وذلك لأنَّها حاولت التقليل من تبعات سيطرتهم على الجزء الأكبر من الوادي وعدد المتضررين الذي شكّل حديثاً مهماً وإشكالية كبيرة أمام المحاكم، وطبيعي أن تزيد المصادر العربية من العدد لزيادة عدد المتضررين، ويُلاحظ أنَّ هذا الاختلاف في عدد سكان الوادي بين المصادر كان عام ١٩٢٩م، وهو عام التوجه إلى المحاكم والإجراءات القضائية.

من المهم معرفة أماكن بعض الخرب والمواقع الأثرية في الوادي، وتنبع هذه الأهمية من أن هذه التسميات وأصولها والآثار قد استعملت أمام المحاكم، وبقيت دليلاً على التسلسل التاريخي العربي لهذا المكان، وأهم هذه الخرب: (الدباغ، ١٩٩١، ٣٤٤).

١-خربة مد الدير: وبها مدافن سكان الوادي وآثار من العهد الصليبي.

٢-تل الأفشار: وهي في الأصل آثار كنعانية تدل على عروبة المكان منذ آلاف السنين.

٣-خربة صابنة: وتحتوي على أساسات أموية مرصعة بالفسيفساء وشبيهة بتلك الموجودة بقصر الملك هشام في أريحا.

٤-مجاهد شيخة: وبها شقف فخار وريش على سطح الأرض وفسيفساء مملوكية وبعض الأعمدة العثمانية أفادت في إثبات التسلسل العربي الإسلامي وعدم وجود أي آثار لأي وجود يهودي بالوادي.

ملكية الأراضي في فلسطين أواخر الدولة العثمانية :

مثَّلت قضية الصراع على وادي الحوارث صورة مصغرة وأنموذجاً للأساليب والطرق التي استعملتها الحركة الصهيونية في الاستيلاء على أراضي فلسطين، وليس من الصحيح قياس ملكية الأراضي أو تتبع أي قضية أو رواية لقضية أرض استولى عليها الصهاينة في فلسطين إلا العودة إلى أصل الثغرات،_سواءً كانت مبررة أو غير مبررة_في القوانين والتشريعات العثمانية، وهكذا فقد كان وادي الحوارث جزءاً من رواية متشابكة الحروف في سلسلة انتقال الملكية مثَّلت كل حلقة فيها رواية مستقلة، وربما تكون هي ضحية الحالة

العامة، وليس بالضرورة أن تفترض أنها مقصودة بذاتها، فمثلاً عندما أصدرت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدداً من قوانين الأراضي فليس من الصواب الجزم أن وادي الحوارث كانت مقصودة بها!!!! لكن الصهاينة استغلّوا هذه القوانين في إثبات ثغرات تسلسل ملكية أراضي وادي الحوارث في تلك الفترة حتى استيلائهم عليها.

أقرّت الدولة العثمانية نظام تسجيل بدائي لمساحات كبيرة من الدولة عام ١٨٥٨م، وكانت فلسطين من ضمنها، إذ ضمت ثلاثة عشر مكتباً لهذه الغاية (تقرير الحكومة البريطانية، ١٩٢١)، لكن هذا النظام لم يلق استجابة من شعوب هذه المناطق التي من ضمنها فلسطين، وتكمن الخطورة في ذلك أنَّ الأمر فتح الباب للصهاينة فيما بعد أن يدَّعوا أن قطعة الأرض هذه أو تلك لم تسجل عقب ذلك القانون.

جاء تطبيق قانون الأراضي الصادر عام ١٨٦٧م وهو ساري على فلسطين أيضاً؛ ليجيز تملك الأجانب لهذه الأراضي ليفتح المجال مرة أخرى لمزيد من الثغرات التي تتحملها السلطات العثمانية (تقرير الحكومة البريطانية، ١٩٢١)، وربما كانت حاجة الدولة إلى المال، فضلاً إلى الضغوطات التي كانت تتعرض لها السلطات من قِبل القنصليات والبعثات الأجنبية وراء ذلك، لكن بالمحصلة سمح هذا القانون لليهود لتملك الأراضي إما مباشرة تحت شعار أنهم مواطنون في الدولة، أو عن طريق أجانب، أو أنهم أخذوا مواطَنة من هذه القنصليات والبعثات الأجنبية، وهذا ما فتح شهيتهم تجاه أراضٍ واسعة المساحة وخاصة في وسط فلسطين.

طبقاً للقانون السابق تمكنت عائلة السرسق(*) من شراء أراضي في ستين قرية في سهل مرج بن عامر عام ١٨٦٩م، من الدولة نفسها، على الرغم من أنَّ هذه الدولة على خلاف في ملكية هذه الأرض مع قبيلة بني صخر، ومثل أيضاً الجانب المالي لُبَّ الخلاف، وهذه الأراضي وإن لم يتابع السرسق تملكها إلا أنَّ هذه العملية كانت إثبات ملكية لورثته لبيعها بعد بضعة عقود من الزمن، وكانت وادي الحوارث جزءاً من الإطار العام لهذا الشكل من الملكية. (Rose Mary, 1978, 51)

فقد أدّى هذا القانون إلى إعطاء الصلاحية للوالي أو من هو أقل مستوى منه في الإدارة إلى بيع أراضي الدولة بلا قيود على من يشتري، فأراضي مستعمرة ريشون ليتسيون اشتراها اليهود الروس في المزاد العلني الذي عرضته السلطات لعجز أهلها عن تسديد الضرائب المترتبة عليهم، بل أن مستعمرة عكرون

(*) عائلة السرسق: عائلة لبنانية معروفة، وكانوا مشهورين بتجارة المال والصرافة وتملك الأراضي في جبل لبنان وشمال فلسطين، وارتبطوا بعلاقات وطنية مع السلطات العثمانية، انظر: الدباغ، ١٩٧٣، ج١، ص٥١-٥٢.

سُجلت بإسم رئيس جمعية أحباء صهيون في باريس (Nakhleh, 1979, 65)، ومن ثمَّ كان وضع وادي الحوارث غير ثابت الملكية أو على الأقل جزء منه، ما يعني أن الصهاينة كان بإمكانهم شراؤه، لو عرضته السلطات العثمانية للبيع.

إنَّ هذه الإجراءات العثمانية جعلت تسجيل الأراضي يتم في جو من الفوضى والفساد وتفشي الرشاوي، في وقت كانت الأرض مهمة جداً بالنسبة للصهاينة المدعومين من القنصليات والبعثات الأجنبية، فكثيراً ما كانت الأراضي تسجل بغير مساحتها الحقيقية، بزيادة أو نقس لتجنب دفع الضرائب، بل كانت قطع أخرى تسجل بأسماء وهمية لغرض التهرب من الالتزام بالخدمة في الجيش العثماني (تقرير الحكومة البريطانية، ١٩٢١)، ومن المؤكد أنَّ هذه الغموض سمح بتسلل الصهاينة لشراء العديد من قطع الأراضي أو على الأقل وجدوا سندات أو حجج ملكية تشكك فيها حتى على أساس القوانين العثمانية.

وعلى الرغم من كل هذه الشبهات والثغرات في ملكية الأراضي، إلا أنَّ الفلاحين وحتى نهاية العهد العثماني قد تمتعوا بزراعتها وفلاحتها والاستفادة من أراضيهم جيلاً بعد جيل، كما كان عليه الحال طيلة العهد الإسلامي برمته سواءً امتلكوا سندات رسمية أم لم يمتلكوا، وكان يكفي أن يثبت أنه مقيم على الأرض لعشر سنوات أو نيف يكفي لحفظ حقوقه بالزراعة (البديري، ١٩٩٨، ٣٦)، لكن ذلك لم يسرِ على وادي الحوارث، فالأمر لم يكن بمثل هذه الرؤيا، بل كان عن الملكية نفسها، وكذلك فإن الحديث عن خلاف ملكية بين السلطات العثمانية والفلاحين لا يتشابه مع خلاف بين الصهاينة والفلاحين، وهذا الأخير نموذج وادي الحوارث.

ملكية وادي الحوارث حتى عام ١٩١٨م:

من المهم دراسة مسلسل ملكية قطع الأراضي في فلسطين في الرواية العثمانية والبريطانية والعربية والصهيونية، لأنه سيظهر اختلافاً في هذه الروايات في أغلب الأراضي التي حصل عليها الصراع، أو سيطرت عليها الحركة الصهيونية، ذلك أنَّ الكثير من قطع الأراضي ستجدها غير مسجلة لكنها مملوكة بواسطة عقود أو اتفاقيات أوصفقات ذات شكل بدائي، ومن ثمَّ فإن السجلات العثمانية لا تظهر ملكية هذه القطع، وربما تكون انتقلت الملكية لعدد من المالكين وتظهر فجأة الخلافات بين ورثة هذه الأطراف، بل يمكن أن يعيش ويعمل الفلاحون في أراضٍ يكتشفون بعد عقود من الزمن أنها كانت قد بيعت أو انتقلت ملكيتها إلى طرف، ثم طرف آخر، وهكذا كانت ملكية وادي الحوارث لا تخرج عن هذا النطاق.

وتفيد المصادر الصهيونية أن قبيلة الحارث قد جاءت في نهاية القرن السابع عشر الميلادي وسكنت وادي

الإسكندرونة (وادي الحوارث) من الجهة الجنوبية قبل مصبه في البحر، في حين سكنت قبيلة النفيعات في قسمه الشمالي، وأن أحداً منهم لم يسجل هذه الأرض،وكان ذلك بعد نزاع مسلح مع السكان الأصليين في الوادي، فقد قام الحارث بطردهم ودمّر بيوتهم واستوطن الأرض، بل وأنهم يستشهدون برحاله إنجليزي يُدعى تريسترام الذي سجّل مشاهداته من الدمار الذي لحق بالوادي نتيجة هذا الغزو (فايتس، ١٩٧٤، ص٩٢، أيضاً أفنيري، ١٩٨٦، ١٢٥)، وقبل عرض الروايات الأخرى فإنه وجب التساؤل هنا: لماذا لم توضح هذه المصادر موقف السلطات العثمانية خاصة من قضية الغزو والدمار؟، وتبدو هنا المبالغة، بل إنَّ هذه الرواية هي جزء من الرواية العامة التي تسوقها المصادر الصهيونية على أن العرب قد غزوا فلسطين كلها وليس وادي الحوارث فقط.

أما الرواية البريطانية فقد وردت في تقرير الأراضي المرفوع عام ١٩٢١م، إذ وصف ملكية وادي الحوارث ابتداءً من الأوراق التي كان ورثة التيان يملكونها أي في نهاية القرن التاسع عشر، وترك الأمر بشكل مطاطي يبرر أنه لا يعتد بالأقوال، بل باللجنة التي تفحصت الأوراق وتسلسل ملكيتها، ولم يتضمن التقرير ملكية الوادي لليهود ولا للعرب (تقرير الحكومة البريطانية، ١٩٢١)، ويجب ملاحظة أن هذه اللجنة كانت برئاسة انجليزياً وعضو مسلم وآخر مسيحي.

أمَّا الروايات العربية فتؤكد أنَّ ملكية الوادي انتقلت إلى التيان ليس نتيجة ببيع الوادي من أحد ولا حتى استلامه للوادي من السلطات العثمانية، إنما الحديث عن أحد أفراد قبيلة حارثة متوفٍ، وقد كان الوادي مُسجل بإسمه، ولم يكن أي متر مربع واحد مسجلاً بإسم الأهالي، فقامت اخته بتسليم سندات الملكية (الكواشين) إلى عرب أبو كشك إذ تزوجت منهم، ولخلاف بين القبيلتين أعطى أبو كشك الكواشين إلى ميشيل التيان الذي بدوره توصل إلى عقد للزراعة مع الأهالي، أي إبقائهم في الأرض وزراعتها والاستفادة منها (العودة، ٢٠٠٧، ١٠٩)، ويبدو أنَّ التيان حتى لو قام بتثبيت الوادي باسمه فإنَّه قام بذلك في جو من الوساطات وعدم الشفافية في تسجيل الأراضي في نهاية العهد العثماني، وفي الوقت نفسه تعامل الفلاحون مع أنفسهم على أنهم ورثوا هذه الأرض جداً عن جد.

مثّل موضوع رهن الأراضي واستخدامها كرهانات وضمانات في الحياة التجارية العربية عادة واسعة، وهذا ما يفسر رهن التيان في العقد الأخير من القرن التاسع عشر لأرض الوادي إلى مواطن فرنسي يُدعى هنري إسترغان Henry Estragin، وبعد سنوات قام هذا الأخير بنقل الرهان إلى شخص فرنسي آخر مقيم في فلسطين يُدعى إسحق إيريا Ishaq Aria، الذي بدوره نقل وسجل الرهان لشخص يقيم في القدس يُدعى

Haim Valero ،(العودة، ٢٠٠٧، ١١٠) ولا تبدو هذه الرواية دقيقة كون مصدر الباحث كان فقط مقابلة مع مُسن في مخيم طولكرم عام ٢٠٠٦م، وهذا يعني أن المصدر لا يمكن اعتباره شاهد عيان كون عُمره ١٠٣ سنوات والحديث عن نهاية القرن التاسع عشر، أي يمكن التعامل مع الوادي على أنه حتى نهاية العهد العثماني لازالت عائلة التيان تحتفظ بصيغة ملكية لكنها غير ثابتة ولا كاملة.

ثانياً: السيطرة الصهيونية على وادي الحوارث

ترتب على وقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني التزامات عديدة لبريطانيا كان من أهمها: سايكس بيكو وتفاهمات حسين- مكماهون ووعد بلفور، إلا أنَّ هذا الأخير كان الأقرب إلى التنفيذ في السياسة البريطانية تجاه فلسطين، ومنذ الأيام الأولى لهذا الاحتلال بدت بوادر اليأس وعدم الأمل لدى الفلسطينيين تجاه ما كان العرب يسمونها الصديقة بريطانيا، وبدأت السلطات تحت مبررات عديدة تصدر الأوامر والتشريعات والقوانين وأخذت صوراً مختلفة وأشكال عديدة إلا أن أهم ما يوحدها هو الالتزام بالتنفيذ، وتُمثل إجراء سيظل يرتبط بتطورات الأوضاع في المنطقة إلى عقود طويلة من الزمن.

دور القوانين البريطانية في انتقال ملكية وادي الحوارث:

كان موضوع الأراضي من المواضيع المهمة التي يتم إصدار القوانين حولها، ولا أظن أن أصحاب هذه الأرض كان يُستشار بهم، فيما كانت تحاول بريطانيا إضفاء الشرعية وعدم الانحياز الى سياستها، وأن أي قانون لم يكن هدفه المحافظة على الفلاح والتوازن في السياسة بين العرب واليهود، كيف ذلك؟ وقد وصف وعد بلفور في (٢/ ١١/ ١٩١٧م) بالطوائف غير اليهودية، رغم أنهم كانوا الأكثرية الساحقة في فلسطين، إلا أن مدى أهمية عنصر الأرض لدى المشروع الصهيوني هو الذي كان محركاً إن لم يكن رئيساً في السياسة البريطانية، فقد كانت الأرض والهجرة هما أساس المشروع.

فقد أصدرت السلطات البريطانية قانوناً إدارياً وتشريعياً أغلقت بموجبه تسجيل أي قطعة أرض اعتباراً من ١٨/ ١١/ ١٩١٧م، وهذا بأثر رجعي، وأتبعت ذلك بتجميد تسجيل أو التصرف بالأموال والأصول غير المنقولة اعتباراً من ١٨/ ٠٤/ ١٩١٨م (يُسمح بتأجيرها فقط ولمدة معينة)، وتبع الأمر في بداية عام ١٩١٩م إصدار الحاكم العسكري أيضاً قانوناً يقضي ببطلان أي تعاملات في الأراضي، وتضمن هذه المرة عقوبات للمخالفين إضافة إلى إلغاء التقادم في إثبات الحق فوق الأرض والذي كان يلزمه أي إثبات

للفلاح بأنه زرع الأرض في العشرة سنوات الأخيرة في عدد من الأقضية، وكان من بينها نابلس وطولكرم (أي وادي الحوارث) (The British Government, 1945, P.46-53)، ويبدو أن هذه القوانين كان لها علاقة بالإشكاليات التي كانت قائمة حول الأراضي، وفي أحسن الأحوال يمكن الافتراض بأن السلطات البريطانية أرادت تنفيذ خطوات من شأنها السيطرة على موضوع الأراضي، وعدم السماح لأحد بفرض الأمر الواقع في صفقات أو عمليات بيع كبيرة للأرض، لكن قانون إلغاء التقادم في إثبات الحق كان مرتبطاً في الكثير من مساحات الأراضي وخاصة بالألوية التي حددها القانون وكان وادي الحوارث جزءاً من ذلك، إذ اعتمد الفلاحون على إثبات حقِّ وجودهم على أنهم زرعوا أرض الوادي منذ عشرات السنين، ومن ثمَّ كانت هذ الجزئية تُمثل ضماناً لهم وعلى الأقل عدم فقدانهم لقمة عيشهم في العمل في الأرض وفلاحتها.

وتبع هذه المجموعة من القوانين قانون تعديل التشريعات العثمانية فيما يتعلق بالأراضي الموات (البور) الصادر في ١٦/ ٢/ ١٩٢١م والذي يُمنع حتى زراعة أي أرض من هذه النوع ويُحرم المزارع من الحصول على أي سند ملكية ويعرِّض نفسه للعقاب (وثائق القضية الفلسطينية، ج١، ١٩٢)، وكان هذا القانون له تأثير سلبي على المزارعين القاطنين أو الذين يزرعون جزءاً من وادي الحوارث.

أمام عدم انتظام السجلات العثمانية والقوانين التي أصدرتها السلطات البريطانية، يمكن لنا أن نتصور أراضي وادي الحوارث مع بداية الاحتلال البريطاني لفلسطين كالآتي: (Great Britain, 1930)

- قطعة أرض مقدرة بنحو ألف دونماً لازالت مسجلة بإسم الأمير ناصر الحارث ابن الأمير فارس الحارث.
- قطعة أرض مقدرة بنحو ألفي دونم لازالت مسجلة بأسماء ابنتي الأمير فارس والشيخ أبو كشك، إذ إنه تزوج من الثانية بعد وفاة الأولى، ومن ثمَّ حصل على ما لا يقل عن ثلث الحصة بحصر إرث النسب، وهذه رُهِنت عام ١٨٦٩م إلى عائلة التيان دون تسجيل هذا الرهان.
- قطعة أرض تقدر بـ ٢٢٥٠ دونماً مسجلة بإسم عائلة التيان أُشتريت في المزاد العلني، وهذه القطعة طُرِحت للمزاد من قبل والي بيروت العثماني على أنها أرض موات وعند المسح البريطاني تبين أنها (٧١٩٠) دونماً.
- عدد من القطع الصغيرة تتعلق بعشرات الدونمات مسجلة باسم عائلة التيان ومصادر الشراء من أشخاص من الحوارث لا يوجد مصدر لشرائهم.
- عدد من قطع الأراضي المسجلة بأسماء أشخاص ليسوا من سكان وادي الحوارث، بل إنهم من

غير العرب الفلسطينيين مثل: (أنطوان داوود- ميخائيل داوود- جورج ووديع تيان) وبتواريخ مختلفة من عام ١٨٦٩م.

إن المتتبع لملكية قطع أراضي وادي الحوارث في بداية فترة الانتداب، يمكن له ملاحظة أن هناك قطعة أرض مقدّرة بألف دونم لازالت تحتفظ بالتسجيل الأخير لها بالتسجيلات العثمانية وهي لورثة الأمير الحارثي بغض النظر عن عددهم، وبذلك يتضح أنَّ وادي الحوارث كان ضحية المساحات التي كان الولاة يبيعونها بالمزاد العلني، وهم يعلمون أن عليها فلاحين يفلحونها ويزرعونها، وهذا مخالف للقوانين العثمانية، إذ إنه بإمكان الفلاح الإدعاء بالملكية ولو بأي صفة لهذه الأرض، كذلك فإنَّه عدم الشفافية وعدم الثبات في تسجيل الكثير من قطع الأراضي باسم عائلة التيان، كونه اشترى من أشخاص لا يملكون مصدر ملكية أو أصلها، وأنهم فقط يملكون شرعية مدة عشر سنوات سابقة من زراعة الأرض، وكذلك فإنَّ وادي الحوارث كانت من أهم المناطق التي امتلكها غير الفلسطينيين، ومن ثمَّ كانت غير واضحة الملكية ولا يمكن الجزم بها، وكذلك فإن مساحة الوادي هي أكثر من ثلاثين ألف دونماً لا تفيد هذه التسجيلات إلا بتسجيل مالا يزيد عن ٥٣٠٠ دونم على الأكثر باسم عائلة التيان التي تفترض إمكانية تصرفهم بها. أدركت السلطات البريطانية أن القانون السابق حول الأراضي الموات سيزيد الأمر تعقيداً، لأنه يعني عدم استطاعة المزارعين الإستمرار في زراعة أراضيهم ومن ضمنها وادي الحوارث، فقامت بتعديل قانون نقل الملكية لعام ١٩٢٠م بما يجعل الحكومة تقبل بأن يزرع الفلاح جزءاً من الأرض الجزء الذي يكفيه هو وعائلته، وتدّعي المصادر البريطانية أن هذا التعديل كان غرضه حماية الفلاحين الفلسطينيين من الطرد عند إتمام صفقات بيع الأراضي (تقرير الحكومة البريطانية، ١٩٢١، ١٩٠)، وهذا ما سيؤثر على أوضاع الفلاحين في وادي الحوارث على الرغم من أن القانون لم يكن مقصوداً به وادي الحوارث، كان قضايا أراضٍ وصفقات كانت أكثر في سهل مرج بن عامر.

قبل الانتقال إلى مناقشة صحة أو بطلان الإجراءات البريطانية والصهيونية بنقل ملكية أراضي الوادي، لابد من إبراز حقيقة أن السجلات العثمانية التي أشرنا إليها تبين أن مجموع مساحات الأراضي كانت مُسجلة بإسم التيان وعائلته لا يزيد عن ٥٣٠٠ دونم، لكن العلامات على الخارطة التي تتبع رقم سجل التسجيل لوادي الحوارث تشير إلى مساحة ثلاثين ألف دونم، وكان ذلك واضحاً من القطعة التي عُرضت للبيع من قبل والي بيروت، لكنها على الخارطة أكثر من سبعة آلاف دونم، وهكذا دواليك في القطع الأخرى، وقد كان من المألوف في ظل الحكم العثماني أن يسجل المالك جزءاً من القطعة وكانت تلحق

خارطة تبين المساحة الحقيقة (أفنيري، ١٩٨٦، ١٢٦).

يمكن اعتبار مساحة الأراضي التي يملكها ورثة التيان والتي آلت فيما بعد للمؤسسات الصهيونية محل جدل، فالرواية الصهيونية التي نقلها المؤرخ أفنيري اعتمدت على إبراز قضية الخرائط على أنها سند يعني الملكية، ومن ثمَّ فإن كل وادي الحوارث والبالغ مساحته ثلاثين ألف دونم هي من حق التيان، وله أن ينقل ملكيتها الى ورثته، وكان الفلاحين يعتقدون أن التيان لا يملك سوى التصرف بخمسة آلاف دونم وأما الباقي فلا مالك لها في التسجيلات، وأنهم بحكم توارث أعمال الزراعة بها بمدد تزيد على عشر سنوات، ومن ثمَّ هم يملكون التصرف بها، وهذا ينسجم مع القانون البريطاني المعدّل الذي شكّل حماية للفلاح في أن يزرع مساحة تكفيه هو وعائلته.

لم يكن الاحتلال البريطاني لفلسطين هو البداية في محاولات الصهاينة الإستيلاء على وادي الحوارث، بل إن مسئولي الصندوق القومي اليهودي"الكيرن كييمت" التابع للمنظمة الصهيونية قد تجولوا في المكان، واعتبروا الحصول على مساحة شاسعة في تلك المنطقة في غاية الأهمية، هذا فضلاعن أهمية موقعها وخصوبتها العالية، ولذلك كانوا مصممين على السيطرة عليها وكان ذلك في عام ١٩١٠م (آرنون، ١٩٧٦، ١١٦)، وهل يمكن أن نتصور بداية تخطيط المنظمة الصهيونية بمؤسساتها المعنية بموضوع الأراضي قد زاروا الوادي صدفة؟ من المؤكد أنهم توصلوا إلى الخلل في مشكلة ملكية الأراضي في الوادي.

تسجيل أراضي وادي الحوارث باسم الصندوق القومي اليهودي:

استطاع موظفو الصندوق القومي اليهودي الوصول إلى العديد من الورثة عام ١٩١٤م، وأبرموا مع عدد منهم (جميعهم من الورثة) اتفاقاً، وهناك وثيقة موقعة من مندوبي الصندوق القومي اليهودي في فلسطين إلى رئاسة الصندوق في باريس تفيد اعتزامهم شراء أرضي وادي الحوارث، إذ أبرم رجل يُدعى "آريه"(*) لها عقداً بقيمة (٣٠.٠٠٠) فرنك (آرنون، ١٩٧٦، ١١٨)، ورغم أنَّ الموضوع كان بوثيقة وتمثل مصدراً قوياً كما يدعي الباحثون اليهود، إلا أنه من الممكن أن يكتبها أي أحد لأي أحد، فهي لم توضح الاتفاق ، ومع من تم هذا الاتفاق من المالكين وغالبيتهم إن لم يكونوا جميعاً خارج فلسطين، وأن شخص يعقد رهناً بهذا المبلغ فلن يبقى اسمه سرياً وغير كامل؟ لقد كانت هذه ثغرة لابد من استغلالها في إبطال عملية العقد التي تمت في تلك الفترات. يُلاحظ أن محاولات السيطرة الصهيونية على أرض وادي الحوارث تعددت واختلفت في أسلوبها وطريقتها وفي

(*) آريه: هكذا ورد الإسم بالوثيقة وغير معرف، ويبدو أنه مقرب من الصندوق القومي اليهودي.

الأدوات المستخدمة، فمن المؤكَّد أنه قبل عام ١٩١٨م لم يكن باستطاعتهم التوجه إلى المحاكم والقضاء العثماني، ليس لشفافية هذا القضاء المشكوك فيه، وليس لوضوح القوانين التي ستنصرهم، فقد كانت المحسوبية قد دخلت نطاق موضوع الأراضي، ولكن كانت صعوبة الحصول على الأراضي بالشكل الرسمي، وظروف الحرب العالمية الأولى التي كان من الممكن أن تعرض عقد الصفقات للخطر، وأنهم كانوا يصطدمون بالقانون العثماني الذي يجيز صفة ملكية على الأرض البور (الموات) يزرعها الفلاح لمدة عشر سنوات ولو كانت ملكية غير كاملة، وهذا الشرط كان متوفراً بوادي الحوارث لكن ما أن انجلت الحرب العالمية الأولى وسكنت أصوات المدافع حتى ارتفعت بين المؤسسات الصهيونية أصوات السيطرة على قطع أراضٍ مهمة وعلى رأسها وادي الحوارث.

لقد بذل السيد أحمد أبو السعود المحامي جهوداً جبارة في الدفاع عن أراضي الفلاحين في وادي الحوارث، الذين وكّلوه للدفاع عن قضية كادت أن تودي بالأرض عام ١٩٢٣م لأصحاب رهن (يهود) أدعوا أنهم اشتروا هذا الرهن من أناس قبلهم لهم الرهن من الورثة لمن سجلت الأرض بأسمائهم، إذ تقدم هؤلاء اليهود بطلب إلى محكمة نابلس لإصدار قرار يسمح لهم بتسجيل رهانهم على الأرض في الدوائر المختصة، ولم يستطيعوا إحضار من اشتروا منهم الرهان كشهود عندما طلب القاضي ذلك بدعوى أنهم خارج البلاد، فما كان من القاضي إلا أن اعتبر أنه ليس فقط لا يجوز لهم تسجيل الرهان، بل إن كل عملية الرهان فاسدة، ويجب إرجاع قيمة الرهن البالغة خمسة عشر ألف فرنك التي آلت إلى ورثة التيان، أو طرح الأرض للبيع بالمزاد العلني بإشراف الجهات المختصة (Great Britain, 1930)، ويمكن هنا ملاحظة الفرق في الأسلوب الذي استعمله الصندوق القومي اليهودي بين ما قبل الاحتلال البريطاني وما بعده، إذ إنهم كانوا يعولون على القوانين التي تصدر والتي يتصرف الجهاز القضائي على أساسها والتي كانت أحد أساليب تسهيل نقل الأراضي إليهم من قبل السلطات البريطانية.

لأجل الموضوعية لم يكن آل التيان من الورثة يعولون كثيراً على مكاسب مادية من وراء أراضي وادي الحوارث، وأن الورثة في العقد الثالث من القرن العشرين كانوا مدينين بوثائق رهان صادرة من آبائهم أو من يرثون، وهذا ما دفعهم للتوجه إلى بعض الزعماء العرب الفلسطينيون؛ لأجل مساعدتهم في سداد الرهان، ظانين أنه من الممكن أن تؤول القطعة لليهود، لكن مسئولي الحركة الوطنية الفلسطينية لم يستطيعوا تقديم الأموال اللازمة لذلك (الحزماوي، ١٩٩٨، ١١٠)، ويمكن هنا ملاحظة أنه حتى ذلك الحين لم يكن هناك حركة وطنية فلسطينية منظمة، ولا أحزاب، بل إنَّ الأمر كان يتعلق

بالجمعية الإسلامية المسيحية واللجنة التنفيذية، والتي لازالت على علاقة مع سلطات الانتداب، وكانت الوفود التي تتحاور مع الحكومة البريطانية لم تصل بعد إلى قطع هذه الأواصر، وكانت قضايا جمة أمام هذه الشخصيات، وهذا ليس تبريراً لموقفهم بل عرض للظروف القائمة أثناء كل مرحلة من مراحل محاولات استيلاء اليهود على وادي الحوارث.

إن المتتبع لحركة الاستيطان الصهيوني في الفترة من ١٩١٨- ١٩٢٦م سيلاحظ تطوره في مناطق عديدة، ولكن ليس بنفس الوتيرة، ولكنه كان مرتبطاً بعوامل كثيرة كان على رأسها الانتهاء من ملكية الأراضي وكان هذا الاستيطان معرّض للمخاطر القانونية في مناطق عتليت والخضيرة وعلى الساحل بين حيفا ويافا، وكان وادي الحوارث متوسطاً بين هذه المناطق،ومن ثمَّ كان الاستيطان في الوادي أو حتى ملكية الأرض فيه ستعطي أماناً للاستيطان في المناطق المذكورة.

إن أهمية سرعة الإنتهاء من الاستيلاء على وادي الحوارث سيفسر محاولات مندوبي الصندوق القومي اليهودي المحاولة مرة أخرى للبحث عن طريقة تتم فيها السيطرة على الوادي عام ١٩٢٧م، إذ حاول الوصول إلى ورثة التيان والجديد في الأمر فتحهم قنوات تواصل مع زعماء الفلاحين أنفسهم الذين كانوا قد رفضوا تماماً أي حديث عن صفقات اتفاق مع اليهود (فايتس، ١٩٧٤، ٢١٣)، ومن الممكن أمام انعدام الخيارات إضافة إلى العامل الوطني جعل الفلاحين يتمسكوا بعدم عقد أي صفقات مع اليهود.

مارس موظفو الصندوق القومي اليهودي عام ١٩٢٨م ضغوطاً كبيرة على ورثة آل التيان الذين لم يكونون يملكوا بشكل قانوني إلا خمسة آلاف دونم تقريباً، وأمَّا على الخرائط فكانوا يملكون الغالبية الساحقة من أراضي الوادي، ولم يستطع ورثة آل التيان تسديد الرهان، فضلًا إلى ضغوط أخرى ربما لم يُسدل الستار عليها بعد، واتفق الطرفان على وضع الأرض في المزاد العلني عن طريق المحكمة، وكان الصندوق القومي جاهزاً للشراء بأمواله وسنداته، وسُجِّل مبلغ قدره واحد وأربعون جنيهاً استرلينياً مقابل التنازل عن أرض وادي الحوارث، وسُجِّلت الصفقة أمام قاضي المحكمة في طولكرم في ٢٧/ ٥/ ١٩٢٩م بعقد بيع ٢٩/٢٠٦ (دروزة، ١٩٥٩، ج١، ص٩٨، أيضاً أفنيري ١٩٩٦، ١٢٥)، ويلاحظ هنا عدم اختلاف الرواية بين المصادر العربية واليهودية حول إتمام الصفقة.

يستعرض وليد الخالدي في حديثه عن وادي الحوارث أنَّ مزاداً علنياً طرح في ٢٠/ ٤/ ١٩٢٩م في الشوارع الرئيسة في طولكرم ونابلس وحيفا لبيع ثلاثين ألف دونم هي أرض الوادي، وقد اشتراها الصندوق القومي اليهودي، وكان ثمن الأرض هو

(٤١.١١١)، جنيه فلسطيني (كما ذكره الخالدي وليس استرليني) إلا أنَّ الثمن الفعلي كان ما يقارب (١٣٦.١١١) جنيه مصري أي نحو ثلاثة أضعاف الرقم المُعلن عنه في المزاد، (الخالدي، ١٩٩٧، ٤٥٤)، وقد كُشِف قبل بضع سنوات أنَّ الفرع الكندي من الصندوق القومي اليهودي قد كان شريكا مباشرا في الحرمان الفلسطيني في نهاية 1920 م، إذ جاء ممثل الصندوق القومي اليهودي إلى كندا لجمع 100000 دولار لشراء أراضي وادي الحوارث، (yves Engler,2010,142) ، وقد ضمن أسلوب البيع عدم ذكر أسماء ورثة التيان الذين اعتقدوا أن ذلك يعفيهم من المسئولية أمام الجماهير، وكذلك تمكّن الصندوق القومي من إتمام هذه الصفقة التي أتعبتهم بهدوء حتى هذه المرحلة على الأقل (الخالدي، ١٩٩٧، ٤٥٤)، ويمكن هنا ملاحظة رهان اليهود الصهاينة على رفع سعر الأرض، وابتزاز آل التيان بالرهان السابق وسنداته، فضلًا إلى أنَّ آل التيان لم يكونوا في فلسطين ولا يعرف هل تسجيل مصطلح (ورثة ميشيل التيان)، هكذا هو كافٍ قانوناً؛ لأنَّ يبيعوا الأرض؟ ولماذا تعامل قلم المحكمة مع الخرائط على أنها تعطي المساحة الحقيقية؟ على الرغم من اختلافها مع ما يظهر في ديباجة الكوشان (الشهادة) والتي تختلف كلياً، وهناك فارق شاسع بينهما في المساحة.

ثالثاً: مقاومة أهالي وادي الحوارث ودفاعهم عن أراضيهم:

اعتقد موظفو الصندوق القومي اليهودي أنه بتسجيل صفقة بيع أراضي وادي الحوارث قد أتمت السيطرة عليه، وأنه من الممكن أن ينزل المستوطنون المهاجرون الجدد ليتفسحوا في الوادي بعد عناء سفر الهجرة إلى فلسطين، إلا أنَّ الأحداث أثبتت فيما بعد أن تسجيل الصفقة في سجلات الجهات المختصة لم تكن إلا حلقة من حلقات سلسلة طويلة من الصراع على ملكية الوادي، وأن بقاء العرب الأصليين على أرضهم لم ينتهِ يوماً في هذا الوادي، بل إنَّ ذلك امتد إلى نكبة ١٩٤٨م وما بعدها، وأن عائلات فلسطينية لازالت حتى يومنا هذا يزرعوا أرض أجدادهم، ويعود ذلك لسبب بسيط ألا وهو غريزة حب التشبث بالأرض في وجدان الفلسطينيين في غالبية مراحل صراعهم مع المشروع الاستعماري الصهيوني الإحلالي.

مثلت المقاومة العربية الفلسطينية للدفاع عن الأراضي سمة يفتخر بها الفلسطينيون في كل مكان وفي كل زمان ومن جيل إلى جيل، وأن لهم تجربة في هذه المقاومة وأنهم لم يتركوا أرضهم برغبة منهم حتى قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكما تقول روز ماري: "من المدهش أن رد فعل الفلاحين الفلسطينيين المباشر والعفوي كان المقاومة العنيفة رغم علمهم بعدم جدواها في الغالب، وأن عمليات البيع الكبيرة

للأراضي التي مارسها غير الفلسطينيين في أراضي فلسطين وخاصة في مرج ابن عامر ووادي الحوارث كان من الممكن أن تكون أسرع من ذلك لولا الروح الوطنية وتناميها السريع، وهذا لم يخطر ببال مؤسسي الحركة الصهيونية" (Rose Mary, 1979, 44)، وببساطة هذا ما وجد تعبيراً له من خلال الإجراءات الكثيرة التي قام بها الفلسطينيون والتي امتدت لعدة سنوات ولم تقبل تسليمها الأراضي خاصة في وادي الحوارث.

إنَّ العقبات التي واجهتها الحركة الصهيونية في موضوع الاستيلاء على الأراضي، وفي مقدمتها مقاومة الأهالي ودفاعهم كانت تحبط مقومات المال والجهد والانحياز البريطاني الذي وظفته الوكالة اليهودية لشراء الأراضي بمؤسساتها المختلفة وعلى رأسها الصندوق القومي اليهودي، وكان نتيجة ذلك كما هو معروف أن نسبة الأراضي التي يملكها اليهود تزيد ببطء أكثر من سرعة زيادة عددهم جراء الهجرة، ومن ثمَّ كان الفلسطينيون في مقاومة انتقال الأراضي إلى اليهود أقوى وأكبر من مقاومتهم للهجرة اليهودية.

ومن المهم معرفة الأسباب التي أدَّت إلى بيع أرض الوادي إلى اليهود، واستنتاج العبر من ذلك في صفقات أخرى مشابهة، ويسوقنا هذا لمعرفة العوامل السلبية التي أدت إلى إتمام عملية البيع وتسجيلها، وإلى معرفة دوافع بيع الأرض في وادي الحوارث وأهمها:

- يتضح أن العامل الاقتصادي كان أقوى من العوامل الأخرى وخاصة بالنسبة لصغار الملاك والفلاحين، نظراً للظروف والإجراءات التي اتخذتها سلطات الانتداب التي قادت وضع الفلاحين اقتصادياً إلى الأسوأ، وهذا ما نجده في رسالة موسى كاظم الحسيني الذي يعبر عن الفلاح الذي يبقى مديناً بالمال، وكذلك مضطراً لإعالة أطفاله فيبيع الأرض، وفي مراعاته للعامل الوطني فإنه يبيع أرضه بواسطة المحاكم وليس عبر السماسرة، وهو يعرف أن من يشتريها منه غير اليهود سيشتريها بسعر بخس (حمودة، ٢٠١١، ١٠٨).
- جهود المؤسسات الصهيونية وحجم الإمكانيات التي يتم رصدها لهذا الأمر، إذ إنهم يدفعون عشرات الأثمان مقابل تأمين أي قطعة أرض في وقت يعرفون أن بعض هذه العائلات هي ليست فلسطينية ويختفي عندهم الوازع الوطني لفلسطين.
- حياة البذخ والتبذير التي عاشها المالكين الكبار، والتي تستلزم مبالغ مالية كبيرة، مما يضطرهم إلى بيع ما يمتلكون من أراضٍ، وقد عبر عن ذلك الحاج محمد أمين الحسيني في رسالته إلى المندوب السامي من أنَّ اليهود يستغلون المال الوفير للضغط على الفلاح الصغير المضغوط بالديون (حمودة، ٢٠١١، ١٠٩).

وقد فسّر الكثير من الباحثين وعلى رأسهم اليهود

أن المقاومة التي قام بها عرب وادي الحوارث في الدفاع عن الأرض في وجه استيلاء الصهاينة عليها كانت استقطاباً للحركة الوطنية الفلسطينية، وأنَّ مهاجمة اليهود عند دخولهم الوادي لم تكن من عرب وادي الحوارث، إنما كانت من فلسطينيين وصلوا الوادي بتحريض وبتمويل من القيادة الفلسطينية (Yehusha Ben Porath, 1977, 112)، وهنا يظهر عدم الموضوعية في تقدير هذا المؤرخ اليهودي، فهل يعقل أن لا يقاوم الفلسطيني الذي أُخذت أرضه عنوة في وادي الحوارث وينتظر أن يأتي أُناس آخرون من مناطق أخرى ليدافعوا بدلاً عنه؟، وأن إجراءات الحاكم التي تمت فيما بعد وظلت لسنوات تثبت عكس ما يقوله.

كانت أولى ردات فعل الفلاحين الفلسطينيين سكان وادي الحوارث عندما سمعوا بتسجيل صفقة البيع هي إرسال مخاتير الوادي مذكرة إلى رئيس دائرة الأراضي في حكومة فلسطين ذكروا فيها أن (٢٣٩) عائلة يصل تعدادها إلى ألف نسمة تعتمد في حينه على زراعة وادي الحوارث وعلى تربية المواشي، إذ يملكون (١٥٠) بقرة و(٥٠) جملاً، (٣٢) حصاناً، و(٦٠٠) رأس من الماعز، و (١٥٠) حماراً، و(٣٠٠) رأس جاموس مائي، فيما ذكروا معارضتهم لإدعاء التيان الذي أخذت به المحكمة وسُجلت الأرض على أساسه وهو امتلاكه لـ(٣٠,٠٠٠) دونم من الأرض، وأنه فقط يملك (٥٠٠٠) دونم فقط والباقي يملكه أهالي الوادي، وذلك بقوة العمل الذي استثمروه في استصلاح الأرض وزراعتها عبر عشرات، بل مئات السنين (دائرة الأرض طولكرم، ٣٥٢٢)، وهنا تبدو المقاومة السلبية، إذ إنه يقدم لجهة تنفيذية غير قضائية، فضلًا إلى أن هذه البيانات قُدمت إلى المحكمة قبل تسجيل الأرض.

لا يبدو أنَّ المقاومة لبيع أرض الوادي كانت منظمة بمختلف أشكالها، وتكاد تكون في أبعد الحدود إجراءات من أهالي الوادي، إذ كانت غير منظمة بينهم، فبعد بضعة أشهر تقدم أحد المالكين في وادي الحوارث ويُدعى عبد الله سمارة، ولم يثبت في مصادر الدراسة أنه من سكان الوادي بدعوى إلى محكمة نابلس وتبعه في ذلك أربعة دعاوي من سكان الوادي، وكانت النتيجة أن أسقطت دعاوي الفلاحين الأربعة سكان الوادي، وأُجِّل قرار دعوى سمارة إلى بضعة أسابيع على أنها نزاع حدود، وبعد ثلاثة أسابيع أصدرت المحكمة حكمها لصالح اليهود، وطلبت منه إخلاء أرض الوادي وتسليمها للصندوق القومي اليهودي (أفنيري، ١٩٨٦، ١٢٦)، ويبدو هنا التذرع وعدم الدقة والتنظيم في التعامل مع الموضوع القضائي، لأنَّ اعتبار الأمر نزاع حدود من المؤكد أنَّ إثبات حدود الصفقة التي سجلت في المحكمة من السهل على القاضي التحقق عنه من قلم المحكمة أو حتى من سجلات الأراضي، وبرأي الباحثان فإن هذا

الإجراء لم يكن صائباً من قِبل الفلاحين والمالك سمارة.

في الوقت الذي كانت أساليب المقاومة العربية الفلسطينية تأخذ بوابة القضاء، ولم تكن مسلحة بالمحامين المهرة أو بالإمكانيات، كانت الأمور في الطرف الآخر مدعومة بالصندوق القومي اليهودي على عكس ذلك تماماً، فقد كانت تضم محامين مهرة من اليهود وأجانب وبإمكانات مالية ضخمة ومنظومة معلومات واسعة تسمح لهم بالتصرف، فعندما تمت الصفقة وسُجِّلت كان الصهاينة قد أخذوا احتياطاتهم من كل إجراء قدر المستطاع، إذ لم يسبقهم إجراء وجوب إبلاغ الفلاحين قبل المطالبة بإخلائهم بمدة اثنتي عشر شهراً، وهذا ما كان قد تم فعلاً، إذ قام وكيل الصندوق القومي اليهودي بإرسال إخطارات لجميع سكان وادي الحوارث تقريباً يوضح نيتهم شراء الأرض، وقد ثبت أنَّ (٨٤) فلاحاً قد استلموا الإخطار وأنَّ (٥٦) فلاحاً لم يستلموها، وهؤلاء الـ (٥٦) لم يكن مطلوباً منهم الإخلاء؛ لأنهم استلموا تعويضات، وقد قدمها وكيل الصندوق القومي اليهودي للمحكمة، إذ وعدوا بإزالة خيامهم من الحقول (فايتس، ١٩٦٤، ١١٨، أيضاً أفنيري، ١٩٨٦، ١٢٧)، وهذه الرواية من المصادر اليهودية، ولم أعثر في مصادر الدراسة العربية على ذلك وأيضاً لم يرد نفي لها، ولكن يمكن الاستنتاج طالما أنَّ الذين لم يستلموا الإخطارات قد تسلموا تعويضات كما تدعي هذه المصادر، فإنَّ الذين استلموا الإخطارات وعددهم أكثر قد رفضوا استلام التعويضات، برغم أوضاعهم الاقتصادية الصعبة، ما يعني أنَّ واعزاً وطنياً وراء ذلك مسلحاً بأمل استرداد الأرض، و إنَّ ذلك يعطي انطباعاً أن الفلاحين لم يكونوا موحدين في تنظيم إجراءاتهم.

استمر مسلسل التعامل مع القضية من قبل أهالي وادي الحوارث بدون تنظيم، وفي كل خطوة قضائية يتم خسارة نقطة قانونية جديدة يمكن تجاوزها لو تولى الدفاع عنها محامون مخضرمون كما كان يفعل الصهاينة، لو حدث هذا لكان كفيلاً بإفشال كل خطوات الصهاينة القضائية، وفي الوقت نفسه كان تثبيت عدد من القضايا من الصعب فتحها مرة أخرى، وهذا ما تبين عندما فُتِحت دعوى تتعلق بالمساحة المسجلة في صفقة البيع، فما كان من رئيس محكمة نابلس إلا أن طلب من ضابط قضاء طولكرم التحقق من الشكوى، أي مقارنة المساحة على الأرض بالخرائط والاتفاق، وهذا ما لم يكن صعباً على هذا القاضي البريطاني الذي أكثر في رده لقاضي المحكمة بأن المنطقة هي (٣٠,٨٢٦) دونماً، وأنه لم يكن هناك أي شهادات زائفة، ومن ثمَّ بطلان الشكوى (دائرة أراضي طولكرم، ٣٥٢٢)، وهنا يجب ملاحظة أن تثبيت خسارة (٨٢٦) دونماً أخرى زيادة عن ما ورد في الخرائط التي تبين

(٣٠.٠٠٠) دونم هي ملحق مساحة مطابقة لعقد البيع المسجل لوادي الحوارث.

لكن مع توالي هذه الأحداث، هل كانت سلطات الانتداب تكتفي بالصراع القضائي على وادي الحوارث في الوقت الذي كانت تتحدث الصحف عن هذا الموضوع؟، فقبل نهاية العام كانت الحكومة البريطانية تستفسر من المندوب السامي عن موضوع وادي الحوارث، إذ رد المندوب السامي بأنَّ الصندوق القومي الهيودي هو المخول بأرض الوادي، وأن العرب لا يملكون دلائل حتى حول ملكيتهم لـ (٦٠٠٠) دونم، وحتى لو كسبوا القضية فلن يوفروا المال لسداد مستحقات مختلفة، وأن سلطاته لم تخلِ الأرض بعد (Khalidi.W, 1961, 16)، ويبدو في هذه الوثيقة تحيُّز المندوب السامي حتى في قضية وادي الحوارث إلى الصهاينة، فقد استعرض نتائج تصب في مصلحة طرف دون الآخر، ومن الممكن أنه يدرك أن هذه الرواية ستجد قبولاً من حكومته في لندن، وكذلك تدل على حجم التواصل بينه وبين شخصيات المنظمة الصهيونية العالمية، وسيصبح رأيه هذا بمثابة سياسة رسمية للسلطات البريطانية في تعاملها مع عدد من قضايا الأرض الأخرى في فلسطين.

بعد هذه السلسلة من الإجراءات القضائية والتي تُطرِق إلى أهمها في قضية الصراع على وادي الحوارث، وبعد مرور أقل من عام على تسجيل الأرض يبدو أنَّ خطاب سلطات الإنتداب كان بذل المساعي والضغط على الفلاحين أكثر من الضغط على الصندوق القومي اليهودي، وهذا ما وجد تعبيراً له بواسطة تقرير مندوب قضاء حيفا لسكرتارية حكومة فلسطين، أنَّ العرب قد حصروا ممتلكاتهم في وادي الحوارث التي وافق الصندوق القومي اليهودي على تأجيرها لهم، إذ التقى مع الطرفين (محاميان يهوديان ووجهاء وادي الحوارث)، وقد وقع الطرفان على وثيقة وافق بموجبها وجهاء وادي الحوارث على أن يبقوا فقط في المنطقة المؤجرة لهم في فترة الإيجار المعينة وتعهدوا بإخلاء الأرض عند انتهاء المدة (جريدة فلسطين، ٢٨/ ٠٧/ ١٩٣٠)، ولابد لنا هنا من قياس الأمور من باب المحاولات العديدة التي بذلها الفلاحون دون جدوى، لاسترداد أراضيهم أمام تحيز سلطات الانتداب.

-بداية الصدامات بين العرب واليهود على وادي الحوارث:

لم يكن الاتفاق السابق لينهي هذا الصراع بهذه السهولة، ولم تكن هناك جهة تمثل كل الفلاحين في وادي الحوارث أمام القانون، فليس هناك ما يسمى بممثلي الأهالي أو المخاتير أمام عقود بيع أو صفقات، وهذا ما عبّر عنه مجموعة كبيرة من الأهالي يبدو أنه لم يعجبهم ما حدث من اتفاق، فتقدم سبعة منهم بدعوى ادَّعوا فيها عبر محاميهم ومن الممكن أن يكونوا

ذوي كفاءة وهم عثمان بشناق، وعوني عبد الهادي وادعوا أنهم يملكون (٦٠٠٠) دونم ضمن الأراضي المتنازع عليها، وترافع عن الصندوق القومي اليهودي المحامين أنفسهم الخبراء بالقضية منذ سنوات، واستمرت القضية إلى عامين تقريباً عندما أقرت المحكمة بضرورة طرد العرب من الوادي باعتبار الأرض ملكاً للصندوق القومي اليهودي (العودة، ٢٠٠٧، ١١٣)، وبغض النظر عن استغراق القضية هذه المدة،إلا أنَّ الجديد في الموضوع أنه ربط الأمر بقضية مفتوحة تستلزم حلاً، وأنَّ المحامين هم قريبون من القيادة الفلسطينية.

لم يستطع الفلاحون ولا اليهود الصبر والانتظار، فيبدو أنَّ الأمور وصلت إلى طريق مسدود، فاليهود يعتبرون أنفسهم قد تنازلوا إلى حدٍ كبير بالإتفاق الذي عقد مع ممثل الفلاحين بتأجيرهم قطعة أرض قضت المحكمة أنها ملك لهم، وفي الوقت نفسه لم يكن الرحيل عن وادي الحوارث خياراً مقبولاً تحت إي إغراءات مهما تكن فالأمر متعلق باقتلاع السكان، وهذا ما جعل حل الموضوع أمراً شبه مستحيل وأن الاحتقان والبحث عن أساليب جديدة هو سيد الموقف وخيار الطرفين.

يمكن الاستدلال من موقف سلطات الانتداب ومن شواهد كثيرة من سلوكيات قواتهم على الأرض، أنها تعبير عما يتم تخطيطه من المندوب السامي الذي يتعامل مع وظيفته لتطبيق وعد بلفور الذي جاء لتطبيقه، وما ورد في صك الانتداب وفي الاتفاق هو مصلحة للمشروع الصهيوني، وقد كان التعامل مع قضية وادي الحوارث وقرارات القضاء المساندة لليهود واضحاً في مؤازرة طرف على آخر، فعندما يكون الأمر له علاقة بقرار قضائي في مصلحة اليهود كانت المؤسسة تسعى لتطبيقه، وعندما رفع المحامي عبد الهادي الدعوى الأخيرة باسم سبعة من وادي الحوارث كان يظهر أنها ستطول أمام القضاء، ما يعني أنه نهج جديد للعرب، يبدو أنه منظم وسيعيق استلام الصندوق القومي اليهودي لوادي الحوارث حصل الصدام، وكالعادة كانت الروايات بين الأطراف حول الصدام الذي حصل يوم السادس من أيلول سبتمبر ١٩٣٠م مختلفة وهي:

١- الرواية الصهيونية:

تفيد المصادر العبرية الصهيونية أن ممثلي الفلاحين قد وقعوا على اتفاقية واستلموا تعويضات مقابل إخلاء الوادي بعد فترة إيجار لجزء منه، لكن بعد مرور بضعة أسابيع تقدم العرب بقضية أخرى ضد تسجيل الوادي باسم الصندوق القومي اليهودي، وعليه عندما قام بعض اليهود بدخول طرف وادي الحوارث بصحبة جنديين بريطانيين فقط، تصدت لهم مجموعة من النسوة فأصيبت سيدتان و اعتُقِل بضع منهنً، وفي جهة

أخرى من الوادي هاجم مئات الرجال العرب ومنهم من أخذ تعويضات من الصندوق القومي اليهودي عدداً قليلاً من الحراثين اليهود بإطلاق النار عليهم ولم يرد اليهود. (أفنيري، ١٩٨٦، ١٣٠، أيضاً فايتس، ١٩٦٤، ١٢٦-١٢٧)

٢- الرواية العربية:

تعترف الرواية العربية أنَّ أهالي الوادي كانوا يعرفون أنه في هذا اليوم سيحضر المستوطنون اليهود ومعهم البوليس البريطاني لطرد الأهالي، إذ لم يكن هناك أي أمل قضائي ولا يرجى من سلطات الإنتداب حلولاً توافقية ترضي الفلاحين، وقد أُوفد مراسلو الصحف العربية، وكما أوفد بعض الأجانب المهتمين مراسليهم إلى وادي الحوارث؛ لينقلوا ما حصل، إذ حضرت منذ الصباح رتلاً من السيارات العسكرية، وسأل أحد الصحفيين العرب أحد الجنود البريطانيين فأفاده عن عشرة سيارات على الأقل تحمل كل واحدة ثلاثة عشر جندياً بريطانياً، وظل هؤلاء الجنود لساعات يهدمون مضارب الفلاحين ويشكلون حلقات حماية لليهود الذين دخلوا المضارب والخيام وأخذوا محتوياتها في سيارات كبيرة تلقيها خارج الوادي، وقام اليهود بإتلاف محاريث الفلاحين ومنعوهم من أخذ مواشيهم، وعندما قام النسوة بإعتراض السيارات العسكرية وألقين بأنفسهن أمهامها، قامت السيارات بتقطيعهن إرباً إرباً فاستشهد عدد منهم وجرح عدد كبير، وظل الأمر حتى مغيب الشمس حيث سويّ كل شيء بالأرض، وترى الماشية والماعز يهيجون في كل مكان من الوادي، وهذه المصادر هم شهود وحضروا الحادثة (الطاهر، ١٩٥٥، ٣٣١-٣٣٢، أيضاً محمد عزة دروزة، ١٩٥٩، ج١١، ص ١١٦-١١٧).

٣- الرواية الإنجليزية:

من الموضوعية أن تُؤخذ الرواية الإنجليزية ممن حضر هذا اليوم وسجَّل شهادته، فقد وصفت إيميلي فرنسيس نيوتن في كتابها ما شاهدته في ذلك اليوم، ويبدو أنها كانت قد تابعت الإجراءات القضائية؛ لأنها تصف الحدث بقولها: "أننا بعد أن تابعنا محاكمات طال أمدها"، أنها قابلت عجوزاً لا يعرف إلى أين يذهب ساعة قدوم القوات العسكرية البريطانية ومعهم المستوطنون اليهود، بل إنها انفردت بشهادتها أنها رأت اليهود وهم يضرمون النيران عمداً في بيوت الصفيح التابعة للفلاحين وفي محاريثهم، ووثقت بالتصوير حالة الهلع بين الفلاحين وهم يهربون، وسجلت شهادتها على أنها رأت السيارات العسكرية تمر من فوق أجساد النساء، وأنها تحدثت مع أطفال ضلوا الطريق عن أمهاتهم وآبائهم (Newton.E, 1951, 97-99).

يبدو الفرق في الروايات واضحاً وهنا يجب تفنيد الرواية الصهيونية التي تفيد بأن القوة التي كانت تحمي الحراثين (المستوطنين اليهود)، كما تصفهم كانوا

جنديين فقط، فهل يعقل أن يُرسل جنديين للتصدي لمئات الفلاحين؟ وهل يعقل أن يقوم عدد من اليهود بهدم وإحراق هذه المضارب والمحاريث ولا يتصدى لهم الفلاحون؟ وهل صور الصحف التي نُشِرت خاصة صحيفة فلسطين للصور قد دُبلجت؟ في وقت لم يكن يملك الفلسطينيون مثل هذه التقنيات (أنظر بعض من هذه الصور جريدة فلسطين، ٨/ ٩/ ١٩٣٠م).

دور القيادة الفلسطينية تجاه قضية وادي الحوارث:

ليس من تخصص الدراسة تقدير أو تحليل موقف القيادة الفلسطينية من قضية وادي الحوارث، بل المفترض تحديد معرفة مواطن القوة والضعف في أدوار هذه القيادة أفراداً ومؤسسات تجاه قضية وادي الحوارث. كون هذا الدور يمكن القياس عليه في قضايا الأراضي الأخرى، وكذلك من باب الإنصاف، فإنَّ الأعوام ١٩٢٩-١٩٣٠م كانت أعوام ساخنة في الأحداث، التي ربما كانت بحاجة إلى متابعة وتأخذ أهمية إعلامية أكثر من قضية وادي الحوارث كأحداث البراق والكتاب الأبيض ١٩٣٠م ولجنة شو ولجنة الخبير الاقتصادي سمبسون.

من المؤكد أنَّ القيادة الفلسطينية المتمثلة باللجنة التنفيذية كانت تتابع ما يدور في وادي الحوارث ولم يكن ممكناً أن ترى موقفاً على الأرض تجاه هذا الموضوع، ولكن اتسمت سنوات قضية وادي الحوارث بعدم لجوء العرب بعد إلى العمل المسلح ضد البريطانيين أو حتى اليهود، وكان ولازال شكل النضال السلبي بالمذكرات والاحتجاجات المكتوبة هو السائد لدى القيادة الفلسطينية، وكانت القيادة الفلسطينية ترتئي أن تأخذ الأمور مجراها الطبيعي، وأن عدد من هذه القيادة في اللجنة التنفيذية العربية كان واثقاً بأن حكومة الانتداب سوف تدخل في الوقت الملائم لحلِّ هذه المشكلة لما تسببه من إزعاج لها، وبعضهم كان ضد تصعيد العداء ضد الحكومة البريطانية الذي كان آخذاً بالاتساع بعد أحداث هبَّة البراق ١٩٢٩م (Raya Adler, 1974, 36)، ويُلاحظ هنا محاولة الكاتب لإيجاد تقارب في التفكير بين القيادة الفلسطينية وسلطات الانتداب والإيحاء ببعد القيادة عن الدخل في وادي الحوارث.

لقد كان موضوع التصدي للسيطرة الصهيونية على الأرض من أولويات قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما يمكن فهمه من المذكرات والاحتجاجات في فترة الانتداب، التي تركز على الأرض والهجرة اليهودية، فضلاً إلى قضايا أخرى، أما عن الخطوات والأساليب التي كانت هذه القيادة التي انتهجتها في قضية وادي الحوارث، فكان أهمها: (للإطلاع على وثائق تخص هذه الإجراءات أنظر: زعيتر، ١٩٩٤، ٩٠-١٤٠).

- الإعلان في الصحف عن السماسرة والبائعين والمشترين.
- الدعوى ضد ما حصل في وادي الحوارث في المساجد والكنائس.
- نشر العلماء والمشايخ في قرى فلسطين، ومنها من وصل إلى وادي الحوارث فعلاً.
- إنشاء صناديق وشركات لشراء الأراضي العربية (في قطع ليست بحجم وادي الحوارث).
- عقد الاجتماعات والمؤتمرات والتطرق فيها لقضايا الأرض، وتم التطرق لموضوع وادي الحوارث في مؤتمر علماء فلسطين عام ١٩٣٥م.
- مطالبة حكومة الانتداب التدخل(هذا لم يتم في وادي الحوارث).
- تقديم صورة عن الأحداث في الأراضي ومنها ما حصل في وادي الحوارث في عام اللجان المختلفة (لجنة شو- لجنة سمبسون- لجنة بل الملكية).

لقد استغلَّ القادة الفلسطينيون اللجان المختلفة التي كانت تحقق في حوادث معينة لإبراز قضية الأراضي ومنها قضية وادي الحوارث، وهذا ما نجحوا فيه، إذ تضمنت شهاداتهم ومذكراتهم في قضية وادي الحوارث قبل صدور الكتاب ١٩٣٠م، وكذلك لجنة شو، فقد عرضت القيادة الفلسطينية مشكلة المزارعين والفلاحين في وادي الحوارث أمام اللجنة، وفعلاً تضمَّن تقرير اللجنة فيما بعد الأثر السلبي لقيام اليهود بشراء الأراضي من المالكين، وما يلحق بالفلاحين من ضرر كبير، وضرب التقرير وادي الحوارث مثالاً على ذلك (المركز القومي للدراسات والتوثيق، ٢٠٠٣، ٣٤٩)، ومن المؤكَّد أن ذلك لم يلق سعادة لدى الصهاينة.

لقد تضمن رد اللجنة التنفيذية على الكتاب الأبيض ١٩٣٠م حديثاً مطولاً عن موضوع الأراضي وضرب مثلاً موضوع وادي الحوارث، إذ ذكر فيه أن بريطانيا أصدرت بياناً يوضح فيه ما حصل من أحداث في الوادي في ٦/ ٠٩/ ١٩٣٠م (المركز القومي للدراسات، ٢٠٠٣، ٣٨٥)، والشاهد هنا هو الأسلوب الذي كانت تتبعه القيادة بالضغط دبلوماسياً على سلطات الانتداب وأنها ألزمت هذه السلطات بإنزال بيان توضيحي لرأب الصدع أو تخفيف الاحتقان في نفوس العرب.

صحيح أنه لم يرد في مصادر الورثة ما يفيد بأي اجتماع رسمي لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لتدارس موضوع وادي الحوارث إلا بعد عملية الترحيل، إذ دعت اللجنة التنفيذية لاجتماع خاص بهذا الموضوع قَبِلَ بعض الأعضاء دعم مقترح سلطات الانتداب بإعادة توطين الفلاحين، والغريب في الأمر أنَّ هذا الاجتماع شهد تطرفاً في هذا الموضوع من قِبل عوني عبد الهادي الذي كان ممثلاً لتيار المعتدلين تجاه

سلطات الانتداب سابقا، أصبح صاحب رأي عدم التعاون، ورفض فكرة إعادة التوطين (المخ، ٢٠٠٨)، ويمكن هنا ملاحظة التوقيت الذي كان يشهد خلافاً حول مندوب التعاون مع سلطات الانتداب جراء رواسب هبَّة البراق وإعدام عدد من القادة الفلسطينيين الشباب في سجن عكا.

لقد مثّل موضوع وادي الحوارث ورقة مهمة استخدمها عدد من قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في إطار الصراع بينهم، فبعد هبّة البراق بدا أنَّ الحاج محمد أمين الحسيني ومن معه أكثر بعداً عن التنسيق والتعاون مع سلطات الانتداب، وهذا عكس عوني عبد الهادي الذي كان متهماً بالتقرب من هذه السلطات، فكان موضوع الهجوم عليه واتهامه بالتواطؤ في إتمام صفقة بيع وادي الحوارث، ومن الثابت أنه فعلاً كان وأخوه محاميان لبعض ورثة التيان أثناء طرح الأرض للمزاد العلني، وقد كُشِفت هذه المعلومات في أحد جلسات المحكمة فيما بعد، وكُلِّف من قبل القيادة بالوكالة عن الفلاحين، فقام ممثل الصندوق القومي اليهودي بسؤاله عن الثمن الذي حصل عليه مقابل طرح الأرض بالمزاد، وعاد المندوب السامي البريطاني فيما بعد في رسالة إلى حكومته في لندن ليؤكد هذه المعلومات، بل إنَّ عبد الهادي اتفق رأيه مع رأي المندوب السامي على ضرورة عدم علنية الحل في قضية وادي الحوارث (أفنيري، ١٩٨٦، ١٣٢)، ولا يعرف هنا هل كانت دوافع عبد الهادي مهنية بحته تتطلبها مهنة المحاماة أم كان سبباً آخر، ولا أعتقد أنَّ أحداً سيبرر له ذلك، ودافع محمد عزة دروزة عن عوني عبد الهادي بأن هذا الأخير نفى كل التهم الموجه له، واعتبر دروزة أن الرجل ضحية جماعة الحاج محمد أمين الحسيني الذي أوعز لمن حوله بذلك، وفعلاً كانت جريدة الجامعة العربية التابعة للحسيني مسرحاً لاتهام عبد الهادي بالخيانة وتسليم وادي الحوارث لليهود، ونقل دروزة اعتراف عبد الهادي له بأنه كان دليلاً لآل التيان في بداية القضية (دروزة، ١٩٥٩، ٦٨٩)، وهذا يوضح بلا شك كيف استُخدمت قضية وادي الحوارث في الخلافات بين قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

عند تقييم دور اللجنة التنفيذية التي يمكن اعتبارها بشكل أو بآخر بأنها أعلى هيئة، كانت تمثل عرب فلسطين في ذلك الوقت، فإنه دورها لم يتعدَّ التضامن المعنوي والتعبير عن الاستياء من سوء تصرف سلطات الانتداب، وهذا يعكس حال هذه القيادة التي أشار تقرير فرنسي إلى تورط عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية في عمليات بيع الأراضي لليهود والذي كان ذروة رد فعلهم هي الإعلان عن إضراب يوم واحد ضد سلطات الانتداب احتجاجًا على كارثة وادي الحوارث (جريدة فلسطين، ٢٣/ ١٠/ ١٩٣٢)، لكن يجب هنا ذكر أن نماذج عديدة من محاولات السيطرة

على الأرض كنموذج وادي الحوارث مرّت فيما بعد.

لقد تتبع الباحثان جيرمي فورمان والكساندر كيدار Geremy Forman & Alexandre Kedar الوثائق التي كانت ترسلها الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٢٩م إلى مكتب المندوب السامي، ووجدا أنَّ معظمها كان شكاوى من نظام الانتداب وشرعية وعد بلفور والهجرة اليهودية وليس على حوادث شراء الأراضي من قبل اليهود، وأن متابعة الهجرة كان أسهل من متابعة مواضيع الأراضي وبالذات صفقات شراء أراضي بيسان ووادي الحوارث (Geremy Forman . Alexandre Kedar . 1983. 50 .)

لقد تركت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية سلطات الانتداب تستجدي الصندوق القومي اليهودي بإبقاء الفلاحين كجزء من الوادي، وأنها ستدفع عنهم استئجاراً لهذه الأرض ولفترة معينة وبضمانة المندوب السامي بنفسه وفي مساحة لا تزيد عن تسعة آلاف دونم، وهذا ما رفضه الصندوق القومي تماماً (Wadi El-Hawareth, 1933)، واستمر سعي سلطات الانتداب إلى أن أقنعت الفلاحين وبضغوط من المخاتير، وخرجت ستون عائلة من عرب الوادي الشمالي ومائة وتسع عائلات من جنوبه إلى منطقة وادي القباني القريبة وبصة الشيخ محمد وهي جزء منها في الوادي من الجهة الشمالية (Wadi El-Hawareth,)، وبذلك غدا الصراع على وادي الحوارث محطة مهمة لن تنتهي ولن تزول آثار الفلسطينيين من هذا الوادي، الذي امتلكوه عبر مئات السنين؛ ليلتحق بكل مراحل الصراع الفلسطيني مع المشروع الصهيوني حتى يومنا هذا.

الخاتمـــة

بعد مناقشة المشكلة وهي بعنوان: الصراع على وادي الحوارث، توصَّلت الدراسة إلى عدة **نتائج أهمها**:

- عدم الاهتمام الشعبي بتسجيل الأراضي في العهد العثماني، مما أدَّى إلى إبقاء غالبية مساحة فلسطين أراضٍ غير ملكية خاصة، إذ ساهمت الفوضى وعدم التنظيم في السجلات عن عدم وضوح الملكية في مساحات شاسعة من الأراضي.
- استطاعت عائلات وشخصيات غير فلسطينية شراء ونقل ملكية مساحات كبيرة من الأراضي في فلسطين، ومنهم وادي الحوارث بطرق غير واضحة وبمساحات لا تتطابق مع العقود والخرائط.
- استغلت الشخصيات والمؤسسات الصهيونية عدم وضوح ملكية أراضي وادي الحوارث في الاستيلاء عليها، مستغلين الإمكانيات المادية الكبيرة واستغلالاً للظروف الصعبة التي كانت تعاني منها عائلة التيان غير الفلسطينية.

- لم يكن هناك اهتمام من فلاحي وادي الحوارث بتثبيت ملكيتهم للأرض معتمدين على الإرث العرفي التاريخي الذي كان يمنع ترحيل فلاح يثبت أنه زرع الأرض لمدة عشر سنوات متتالية.
- قاوم الفلاحون الفلسطينيون في وادي الحوارث بكل ما استطاعوا الاستيلاء الصهيوني على أرض الوادي وضحوا بشهداء وجرحى ومعتقلين أمام تحيز سلطات الانتداب، فيما رفض هؤلاء الفلاحون كل عروض الإغراء للرحيل بمحض إرادتهم.
- لم يعترف الفلاحون الفلسطينيون في وادي الحوارث بالقرارات القضائية التي كانت تصدر، والتي في سوادها الأعظم كانت تدعو إلى ترحيلهم من أرضهم.
- لم يؤثر موقف الحركة الوطنية الفلسطينية في قضية وادي الحوارث كثيراً، بل انحصرت إجراءاتهم في مذكرات المناشدة لسلطات الانتداب والدعم المعنوي لأهالي وادي الحوارث.
- لم يتم إنهاء الوجود الفلسطيني من وادي الحوارث حتى يومنا هذا، على الرغم من محاولات إسرائيل فيما بعد إنهاء آثار هذا الوجود وكان آخره هدم مسجد القرية.

وعليه توصي الدراسة بما يلي :

- عمل دراسات عن كيفية استيلاء الصهاينة على قطع أرض كبيرة قبل النكبة مثل مرج بن عامر ووادي القباني وأجزاء من أراضي الجفتلك.
- ضرورة الرد على المؤرخين الصهاينة في تشويههم للرواية الحقيقية عن انتقال الأراضي لليهود في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وعلى رأس هؤلاء المؤرخين آريه أفنيري، ويوسف فايتس في كتبهم عن هذا الموضوع.
- نشر الأبحاث المتعلقة بالروايات العربية عن موضوع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وذلك للاستفادة منها وعدم تكرار هذا الأمر في حركة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية في الوقت الحاضر.
- إحياء الآثار المتبقية في وادي الحوارث والاهتمام بها عبر منظمة اليونسكو مثلاً، ودعم العائلات العربية التي لازالت حتى الآن تقطن في محيط الوادي وفي مدينة حيفر هعيمك الإسرائيلية التي أقيمت على أراضي الوادي الشمالي.
- توثيق كل المواقف والمستندات التي تدين سلطات الانتداب في تحيزها ومساندتها للمؤسسات والشخصيات الصهيونية للاستيلاء على الأراضي وخاصة وادي الحوارث.
- متابعة كل من لازال حياً من سكان وادي الحوارث قبل عام ١٩٤٨م، وتوثيق شهاداتهم بالصوت والصورة وذلك لفهم تطور الأمور في الوادي

والصراع مع الصهاينة في فترة الانتداب.

- تشجيع طلبة المدارس والجهات المختصة بإنجاز أعمال فنية عن وادي الحوارث وذكرياتها ودورها في مقاومة الصهاينة عبر رسومات وأفلام ومسرحيات وقصص وشعر.

المصادر والمراجع

أولاً-وثائق وتقارير:

- بريطانيا العظمى، تقرير المكتب الاستعماري عن إدارة فلسطين وعبر الأردن لسنة ١٩٢٠م، ترجمة محمد محافظة وسعيد الخواجة، لندن، ١٩٢١م، وثائق مكتبة الإسكندرية.
- دائرة الأراضي- قضاء طولكرم، A.S.A. 22R. G.A.R, 568, G.File 3522
- منشورات المركز القومي للدراسات والتوثيق، وثائق القضية الفلسطينية، جزءان، ط١، ، غزة، ٢٠٠٣م.

* تقرير لجنة شو ١٩٣٠م.
* بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠م.
* رسالة من وجهاء ومخاتير وادي الحوارث إلى سلطة الأراضي ١٩٣٢م.

- The British Government Palestine Administration Report, P.R.O., S./381 C.O/814, 1945.
- Great Britain, Foreign Office, CO. 733/19/7182, High Commissioner Chancellor
- to Lord Passifeld Secretary of State for the Colonies, March 1st 1930.

ثانياً/ كتب ومراجع:

آرييه. ل. أفنيري، *دعوى نزع الملكية*- الاستيطان اليهودي والعربي ١٨٧٨- ١٩٤٨م، ط١، ترجمة بشير البرغوثي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٦م.

أكرم زعيتر، *مذكرات بواكير النضال* ١٩٠٩-١٩٣٥م، ط١، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ١٩٩٤م.

عبد الجبار العودة، *ملكية الأراضي في فضاء طولكرم في ظل الحكم البريطاني* (١٩١٨- ١٩٤٨م)، رسالة ماجستير غير منشورة نوقشت في جامعة النجاح الوطنية عام ٢٠٠٧م، نابلس، ٢٠٠٧م.

فيليب حتى، *لبنان في التاريخ*، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٢م.

محمد الحزماوي، *ملكية الأراضي في فلسطين* (١٩١٨-١٩٤٨)م، مؤسسة الأسوار، عكا ١٩٩٨م.

محمد عزة دروزة، *مذكرت سجل حافل بمسيرة الحركة العربية والقضية الفلسطينية خلال قرن من الزمن*، ١٨٨٧-١٩٨٤م، ط١، ٦مج، دار العرب الإسلامي، صيدا ـ لبنان، ١٩٥٩م.

محمد علي الطاهر، *أوراق مجموعة كتاب أحمد عن فظائع الإنجليز في فلسطين وغدر اليهود وصبر العرب*، ط١، مكتب الاستعلامات الفلسطيني العربي، القاهرة، ١٩٥٥م.

مصطفى الدباغ، *بلادنا فلسطين*، ١٠ أجزاء، ط١، دار الهدى، كفر قرع، ١٩٩١م.

هند البديري، *أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ*، ط١، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.

وليد الخالدي، *كي لا ننسى- قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨م وأسماء شهدائها*، ط١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٧م.

يوسف فايتس، *استيطاننا في مرحلة العاصفة*، ط١، مكتبة العمال، تل أبيب، ١٩٦٤م(بالعبرية).

يوفاك آرنون، *الفلاحون في التمرد العربي في أرض إسرائيل*، الجامعة العبرية، القدس، ١٩٧٦م (بالعبرية).

ثالثاً/ دوريات :

- جريدة فلسطين: (عدد ١٥٠٦، بتاريخ ٢٨/ ٧/ ١٩٣٠م، عدد ١٥٦٧ بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٣٠م، عدد ١٧٣٢، بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ١٩٣٢م).
- سميح حمودة: وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني، مجلة حوليات القدس، العدد١١، صيف ٢٠١١، القدس، ٢٠١١م.
- زهير المخ، وادي الحوارث نموذجاً للاستحواذ الصهيوني على الأرض، مدونة خاصة على شبكة الإنترنت.
- Yves Engler, Progressive Canadians must challenge JNF's charitable status November 2010 , http://electronicintifada.net/content/progressive-canadians-must-challenge-jnfs-charitable-status/9092

رابعاً/ المراجع باللغة الإنجليزية:

Asurvey of Palestine, *by Thr British Government Prepared in* 12/1945, London.

Khalidi, **W. Plan Dalet**: *The Zionist Masterplan for the Conquest of Palestine*, 1948.

Nakhleh K. and Zuriek, E. eds, *The Sociology of the Palestinians Croom Helm*, First Edition, London, 1972.

Newton, *Frances Emily British Mondate*, 1917-1947, Jewish Arab relations, Personal Narratives, First Edition, 1951.

Porath, Yehusha: *The Palestinian- Arab National Movement* (1929-1939), From Riots to Rebellion, First Edition, London Cass, 1977.

Geremy Forman , *Alexandre Kedar* ,Colonialism, Colonization, and Land

Law in Mandate Palestine: *The Zoral-Zarqa and Barrat Qisarya Land Disputes in Historical Perspective,*1982.

Rose Mary, *Palestinian: From Peasants to Revolutionaries,* Reprinted by Permission of Zed press, First Edition, London, 1979.

Wadi El-Hawareth Land-from G.Ogilvie- Fobes to Sir John Simon, *First Edition,* August,1933.

خريطة رقم (١) توضح موقع وادي الحوارث ومسار نهر الإسكندرونة.

المصدر: الدباغ، بلادنا فلسطين، ج٢، ص١٤٥.